

Distr.
GENERAL

UN LIBRARY

الجمعية العامة



A/44/386
12 July 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/RUSSIAN

JUL 20 1989

UN/SA COLLECTION

الدورة الرابعة والاربعون

البنود ٥٨ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ (د) و ٦٣ (هـ)

و ٦٣ (و) و ٦٣ (ي) و ٦٣ (م) و ٦٦ (ز)

و ٦٦ (ط) و ٦٦ (ي) و ٦٩ و ٧١ و ٧٣

و ٧٣ و ٨٣ (ب) و ٨٣ (و) و ٨٣ (ط) من

القائمة الاولى*

منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي

تخفيض الميزانيات العسكرية

الاسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية)

نزع السلاح العام الكامل : نزع السلاح التقليدي

نزع السلاح العام الكامل : نزع السلاح النووي

نزع السلاح العام الكامل : معلومات موضوعية عن

مسائل عسكرية

نزع السلاح العام الكامل : الاسلحة البحرية

ونزع السلاح

نزع السلاح العام الكامل : نزع السلاح التقليدي

على النطاق الاقليمي

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي

اعتمدها الجمعية العامة في دورتها

الاستثنائية العاشرة : عدم استعمال الاسلحة

النووية ومنع نشوب حرب نووية

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي

اعتمدها الجمعية العامة في دورتها

الاستثنائية العاشرة : وقف سباق التسلح

النووي ونزع السلاح النووي

استعراض تنفيذ التوسيات والمقررات التي
اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها
الاستثنائية العاشرة : منع نشوب حرب نووية
الامتناع لاتفاقات الحد من الاسلحة ونزع السلاح
تعزيز الامن والتعاون في منطقة البحر
الابيض المتوسط
استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي
النهج الشامل لتعزيز السلم والامن الدوليين
وفقا لميثاق الامم المتحدة
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي :
التجارة والتنمية
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : البيئة
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : تسخير
العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

رسالة مؤرخة في ١١ تموز/يوليه ١٩٨٩ وموجهة الى الامين العام
من الممثل الدائم لرومانيا لدى الامم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بأن أرفق طيه الوثائق التي تم
اعتمادها في اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية للدول الاطراف في معاهدة وارسو ،
الذي عقد في بوخارست .

وأكون ممتنا للغاية لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقاتها بوصفها وثيقة
رسمية من وثائق الجمعية العامة ، في اطار البنود ٥٨ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ (د) و (هـ) و
(و) و (ي) و (م) و ٦٦ (ز) و (ط) و (ي) و ٦٩ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٨٣ (ب) و (و)
و (ط) من القائمة الاولى .

(توقيع) بتري تاناسي

السفير

الممثل الدائم

المرفق الاول

البلاغ الصادر عن اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية للدول الاطراف في معاهدة وارسو

اجتمعت اللجنة الاستشارية السياسية للدول الاطراف في معاهدة وارسو للمداقة والتعاون والتعاقد يومي ٧ و ٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ في بوخارست .

وحضر الاجتماع باسم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية :
م . س . غورباتشوف ، الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي
ورئيس هيئة رئاسة مجلس السوفيات الاعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،
رئيسا للوفد ؛ و ن . ا . ريشكوف ، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب ورئيس
مجلس الوزراء ؛ و ا . ا . شيفاردنادزه ، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب
ووزير الخارجية ؛ و ا . ن . ياكوفليف ، عضو المكتب السياسي وامين اللجنة المركزية
للحزب ؛ و د . ت . يازوف ، العضو المناوب في المكتب السياسي للحزب ووزير الدفاع .

وحضره باسم جمهورية بلغاريا الشعبية : تودور جيفكوف ، الامين العام للجنة
المركزية للحزب الشيوعي البلغاري ورئيس مجلس الدولة لجمهورية بلغاريا الشعبية ،
رئيسا للوفد ؛ وغيورغي اتاناسوف ، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب ورئيس
مجلس الوزراء ؛ و دوبري جوروف ، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب ووزير
الدفاع الوطني ؛ وبيوتر ملادينوف ، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب ووزير
الخارجية ؛ وديمتر ستانيشيف ، امين اللجنة المركزية للحزب .

وحضر عن جمهورية بولندا الشعبية : فويتسخ ياروزلسكي ، الامين الاول للجنة
المركزية لحزب العمال البولندي الموحد ورئيس مجلس الدولة في جمهورية بولندا
الشعبية ، رئيسا للوفد ؛ وتشيسلاف ف . راكوفسكي ، عضو المكتب السياسي للحزب ورئيس
مجلس الوزراء ؛ ويوسف تشيريك ، عضو المكتب السياسي وامين اللجنة المركزية للحزب ؛
وتشيسلاف كيشاك ، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب ووزير الخارجية ؛
وفلوريان سيفيتسكي ، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب ووزير الدفاع
الوطني ؛ وتاديوش اوليخوفسكي ، وزير الخارجية .

وحضر عن جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية : ميلوش ياكيش ، الامين العام
للكلجنة المركزية للحزب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا ، رئيسا للوفد ؛ وغوستاف هوساك ،

عضو مجلس رئاسة اللجنة المركزية للحزب ورئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ؛
ولاديسلاف اداميتس ، عضو مجلس رئاسة اللجنة المركزية للحزب ورئيس الوزراء ؛ ويومف
لينارت ، عضو مجلس رئاسة اللجنة المركزية للحزب وأمينها ؛ ويارومير يوهانييس ،
وزير الخارجية ؛ وميلان فاتسلافيك ، عضو اللجنة المركزية للحزب ووزير الدفاع
الوطني .

وحضر عن الجمهورية الديمقراطية الألمانية : إريخ هونيكر ، الأمين العام
للجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكي الألماني ورئيس مجلس الدولة في الجمهورية
الديمقراطية الألمانية ، رئيسا للوفد ؛ وفيلي شتوف ، عضو المكتب السياسي للجنة
المركزية للحزب ورئيس مجلس الوزراء ؛ وهيرمان آكسن ، عضو المكتب السياسي وأمين
اللجنة المركزية للحزب ؛ وهاينتس كسلر ، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب
ووزير الدفاع الوطني ؛ وإيغون كرينتس ، عضو المكتب السياسي وأمين اللجنة المركزية
للحزب ونائب رئيس مجلس الدولة ؛ وغونتر ميتاغ ، عضو المكتب السياسي وأمين اللجنة
المركزية للحزب ونائب رئيس مجلس الدولة ؛ وأوسكار فيشر ، عضو اللجنة المركزية
للحزب ووزير الخارجية .

وحضر عن جمهورية رومانيا الاشتراكية : نيكولاي شاوشيسكو ، الأمين العام للحزب
الشيوعي الروماني ورئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية ، رئيسا للوفد ؛ وكونستانتين
ديسكيليسكو ، عضو اللجنة السياسية التنفيذية التابعة للجنة المركزية للحزب ورئيس
الوزراء ؛ وإيون ستويان ، العضو المناوب في اللجنة السياسية التنفيذية وأمين
اللجنة المركزية للحزب ؛ وفاسيلي ميليا ، العضو المناوب في اللجنة السياسية
التنفيذية التابعة للجنة المركزية للحزب ووزير الدفاع الوطني ، وإيوان توتسو ،
العضو المناوب في اللجنة السياسية التنفيذية التابعة للجنة المركزية للحزب ووزير
الخارجية .

وحضر عن جمهورية هنغاريا الشعبية : ريجيه نيرش ، رئيس حزب العمال الاشتراكي
الهنغاري ، رئيسا للوفد ؛ وميكلوش نيميت ، رئيس مجلس الوزراء ؛ ودولا هورن ، وزير
الخارجية ؛ وفيريننتس كارباتي ، وزير الدفاع .

كما حضر الاجتماع الجنرال ب. غ. لوشيف ، القائد العام للقوات المسلحة
المشاركة لدول معاهدة وارسو ؛ وكونستانتين أوانتشا ، الأمين العام للجنة الاستشارية
السياسية ونائب وزير خارجية جمهورية رومانيا الاشتراكية .

وتبادل المشتركون في الاجتماع الآراء حول تطور الوضع الدولي ، وناقشوا التوجهات الرئيسية للعمل المشترك للدول المتحالفة إقرارا للسلم والاستقرار في أوروبا ، وتحقيقا لنزع السلاح ، وتعميقا للحوار والتعاون الدوليين .

وتم التأكيد على أنه بفضل السياسة النشطة للبلدان الاشتراكية والجهود التي بذلتها جميع القوى الواقعية والمحبة للسلم ، أمكن تحقيق تطورات إيجابية في القضايا الدولية ، وفي تخفيف حدة التوتر والمواجهة ، وفي بناء الثقة ، وتنمية الحوار السياسي ، وتقوية الصلات بين الدول على مختلف المستويات . كذلك ، اتخذت الخطوات الأولى في ميدان نزع السلاح ، حيث بدأ تشغيل آلية فعالة للتحقق . كما بدأت محادثات فيينا بداية مشجعة . ومن ناحية أخرى ، إتسع نطاق التعاون في مجالات الاقتصاد والعلم والتكنولوجيا وحقوق الإنسان . وأحرز تقدم في مجال التسوية السياسية للمنازعات الإقليمية . كذلك ، يبدي المجتمع الدولي استعدادا متزايدا للتعاون في ميدان الأمن وحل المشاكل العالمية .

ومع ذلك ، فإن الوضع العالمي ما زال معقدا ومتناقضا ، ذلك أن العمليات المواتية لم تصبح بعد غير قابلة للانتكاس . فتكديس الأسلحة وتحديثها لم يوضع لهما حد . والتجارب النووية مستمرة ، شأنها شأن الأعمال الرامية إلى تسليح الفضاء . وبشق النفس ، أمكن التغلب على مفهومي المواجهة واللجوء إلى القوة ، اللذين تولدا في سنوات "الحرب الباردة" . واستراتيجية الردع النووي ، التي أكد عليها مجددا في دورة مجلس منظمة حلف شمال الأطلسي المعقودة مؤخرا ، إنما تمثل مفارقة تاريخية خطيرة تتعارض مع مصالح الأمن الشامل . كذلك ، فإن ممارسة التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، ومحاولات زعزعة استقرارها ، وانتهاكات حقوق الإنسان ، ما زالت قائمة .

وأكد المشتركون في الاجتماع من جديد تمسك دولهم بالممثل الأعلى المتجسد في تخليص البشرية من خطر الحرب عن طريق إزالة الأسلحة النووية والكيميائية وتخفيض الأسلحة التقليدية تخفيضا جذريا . فدولهم ترى أن نزع السلاح هو قضية القضايا في عالم اليوم ، والعامل الحاسم في توطيد السلم والأمن وبناء الثقة ، وتعزيز الانفراج ، وتنمية تعاون دولي واسع النطاق ، وحل المشاكل العالمية .

وتعلق الدول المشتركة في معاهدة وارسو أهمية قصوى على تطوير العملية الأوروبية من جميع جوانبها ، والانتقال إلى مستوى جديد للأمن والتعاون في تلك القارة ، والمضي على درب بناء أوروبا غير مقسمة يسودها السلم والتعاون الدائم

بوصفها "البيت الاوروبي المشترك" رغم تباين نظمها الاجتماعية والحكومية ، ومع احترام الحقائق الاقليمية والسياسية الواقعة ، ومراعاة حرمة الحدود القائمة وسيادة كل شعب وحقه في حرية تقرير مصيره . وأعرب عن التصميم على الاسهام بكل الطرق الممكنة في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل اليها في لقاء فيينا بمدد تعزيز السلم والامن في أوروبا وتحسين مستوى التفاهم والتعاون في تلك القارة .

أما موقف الدول المتحالفة من القضايا المتعلقة بتعزيز الامن الاوروبي والعام وتطوير عملية نزع السلاح ، فمنصوص عليه في الاعلان الذي تم اعتماده في الاجتماع تحت عنوان "من أجل أن تصبح أوروبا مستقرة وآمنة وخالية من الاسلحة النووية والكيميائية ، من أجل اجراء تخفيضات كبيرة في القوات المسلحة والاسلحة والانفاق العسكري" .

وأعرب المشتركون في الاجتماع عن تأييدهم لتخليص العلاقات بين منظمة معاهدة وارسو ومنظمة حلف شمال الاطلسي من طابع المواجهة ، واقامة حوار سياسي وعسكري ببناء بينهما ، بحيث يصبح هذا الحوار عاملا من عوامل الامن والتعاون في القارة . وفي هذا الصدد ، أعربت الدول الاطراف في معاهدة وارسو عن بقائها على موقفها المبدئي المتمثل في ضرورة تحرير أوروبا من الاحلاف العسكرية ، والحل المتزامن للحلفيين العسكريين ، والقيام ، كخطوة أولى ، بتمصفية مؤسساتهما العسكرية .

وأعربت الدول المشتركة في الاجتماع عن تأييدها الراسخ للتوصل الى تسوية سلمية للمنازعات الاقليمية في الشرق الاوسط وافريقيا وآسيا وأمريكا الوسطى . فالواقع قد أثبت أن نهج المفاوضات مثمر وما من بديل له يقره العقل . كما أعربت هذه الدول عن اعتزامها المضي قدما في الاسهام بهمة في تحقيق التسوية السلمية للمنازعات في العالم ، والعمل على زيادة دور الامم المتحدة في هذا الصدد .

وفي هذا السياق ، أعربت الدول الاطراف في معاهدة وارسو عن تأييدها للتسريع بعقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الاوسط تحت اشراف الامم المتحدة ، تشترك فيه جميع الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، والتوصل الى تسوية شاملة لمشكلة الشرق الاوسط على أساس الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي اقامة دولة فلسطينية المستقلة ، والاعتراف كذلك بحق جميع دول المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، في الاستقلال والسيادة والسلمة الاقليمية .

وأعرب المشتركون في الاجتماع عن تأييدهم للقيادة في جمهورية أفغانستان في ما توصلت اليه من تسوية عادلة للوضع في ذلك البلد على أساس المصالحة الوطنية ، وفي تحويل أفغانستان إلى بلد موحد مستقل غير منحاز ، يتمتع شعبه بحق تقرير مصيره دون أي تدخل خارجي .

وأعربت الدول الممثلة في الاجتماع عن قلقها إزاء خطورة المشاكل الاقتصادية التي تواجه البشرية ، واتساع الهوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وتزايد الديون الخارجية والموارد الوطنية المخصصة لسدادها . وفي هذا الصدد ، دعت هذه الدول إلى توحيد جهود البلدان كافة من أجل حل هذه المشاكل على أساس عادل ومنصف ، من خلال المشاركة الفعالة للأمم المتحدة ، ومن أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وأكد الاجتماع ضرورة إزالة القيود التمييزية التي مازالت قائمة ، وذلك من أجل تنمية الصلات التجارية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية على أساس المساواة في الحقوق ، وكذلك من أجل الحصول على التكنولوجيا الحديثة . فالعلاقات الاقتصادية ينبغي ألا تتأثر بالاعتبارات السياسية أو غيرها .

وفي معرض مناقشة مسائل التعاون في ميدان المحافظة على البيئة وتحسين حالتها ، أكد المشتركون في الاجتماع مواقف بلدانهم المبينة في الوثيقة المعنونة "آثار سباق التسلح على البيئة الطبيعية والجوانب الأخرى من أمن البيئة" التي اعتمدت في اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية المعقود في وارسو في عام ١٩٨٨ . وأعرب عن الاستعداد للتعاون بنشاط مع البلدان الأخرى ، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف لحل المشاكل الأيكولوجية والإسهام في انجاح أعمال الاجتماع المعني بحماية البيئة ، الذي سيعقد في صوفيا في خريف هذا العام ، حتى يكون خطوة هامة على طريق تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال ، وكذلك للإسهام في الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده في عام ١٩٩٢ .

وأشاد المشتركون في الاجتماع بالدور الهام لحركة بلدان عدم الانحياز في الحياة الدولية ، فأعربوا عن أملهم في أن يعمل مؤتمر القمة المقبل لهذه البلدان على زيادة إسهام الحركة في حل القضايا الرئيسية التي يواجهها عالم اليوم ، وعلى زيادة هيبة الحركة وتأثيرها . وأعربت الدول الممثلة في الاجتماع عن أنها تعلق أهمية كبيرة على زيادة تنمية علاقاتها وتعاونها مع بلدان عدم الانحياز في الشؤون الدولية .

وأعربت الدول الأطراف في معاهدة وارسو عن اعتزامها بذل ما في وسعها لتحقيق الاستفادة القصوى من قدرات الأمم المتحدة في حل المشاكل العالمية بالاشتراك الفعال لجميع الدول بغض النظر عن حجمها أو نظمها الاجتماعية . ودعت هذه الدول الى زيادة فعالية الأمم المتحدة وتوسيع نطاق الاستفادة من عمليات صيانة السلم التي تضطلع بها . وتم التأكيد على أهمية الاشراك الفعال للأمم المتحدة في الجهود الرامية الى منع نشوب المنازعات الدولية .

وتبادل المشاركون في الاجتماع إطلاع بعضهم بعضا على التنمية في بلدانهم وعلى سير عملية البناء الاشتراكي والمشاكل المتمثلة بها ، مع التنويه بتزايد الترابط بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية . وأكدوا قوة تأثير الافكار الاشتراكية وأهميتها ما حدث في الدول المتحالفة من تحولات تستهدف تطوير المجتمع الاشتراكي وإصلاحه ، وإضفاء حركة دائمة على نظمته السياسية والاقتصادية ، وتنمية الديمقراطية ، وتحسين مستوى الرفاه الاجتماعي ونوعية الحياة ، والاستفادة من قدرات كل فرد من أفراد المجتمع ، وكفالة الحريات الأساسية وحقوق الانسان . وكان منطلقهم نابع من عدم وجود أي نموذج اشتراكي عالمي ، وأن الحقيقة ليست حكرا على أحد بعينه . وأن بناء مجتمع جديد هو عملية خلقة تتم في كل بلد وفقا لظروفه وتقاليدته واحتياجاته .

وتم التأكيد في الاجتماع على الاتجاه المشترك نحو العمل على تحقيق مصالح الاشتراكية ، وتطوير التعاون بين الدول المتحالفة وضمان أمنها . وأعرب عن الثقة في ما تتمتع به الدول الاشتراكية وقيادات المجتمع فيها من قدرة على حل المشاكل التي ظهرت في المرحلة الحالية لتنميتها . كما تم التشديد على ضرورة تنمية العلاقات بين هذه الدول على أساس من المساواة والاستقلال وحق كل دولة في انتهاز خطها السياسي واستراتيجتها وتكتيكها دون أي تدخل خارجي .

وأجمع المشاركون في الاجتماع على أن معاهدة وارسو تعمل بكفاءة على ضمان أمن جميع الدول الأطراف فيها ، وأنها تمثل عاملا هاما من عوامل السلم والاستقرار في أوروبا والعالم أجمع . وأعربوا عن رأي مؤداه أن الجهود البناءة التي تبذلها الدول المتحالفة ، منفردة أو مجتمعة ، لها تأثير ايجابي على الاحداث العالمية ، كما أنها تنشط تنمية العلاقات الدولية على أسس ديمقراطية انطلاقا من روح التفكير السياسي الجديد .

وأعرب عن رأي مشترك يدعو الى تعزيز التضامن والتعاون بين الدول المتحالفة ، ومواصلة تنمية تعاونها المتعدد الجوانب على أساس من المساواة في الحقوق والاحترام المتبادل لمصالح شعوبها الشقيقة وإقرار السلم الشامل .

وتقرر مواصلة الجهود الرامية الى تعزيز الطابع السياسي لمعاهدة وارسو وتحسين آلية التعاون في إطارها على أسس ديمقراطية .

وُقِّمَت أعمال لجنة وزراء الخارجية ولجنة وزراء الدفاع بأنها إيجابية ، وُحِدَت المهام المقبلة لكل منهما .

واتخذت اللجنة السياسية الاستشارية قرارا بشأن تقرير القائد العام للقوات المسلحة المشتركة للدول الأطراف في معاهدة وارسو .

وتعهدت جمهورية رومانيا الاشتراكية ، بمفتها الدولة المضيفة للاجتماع ، بتأمين نشر وشائقه على سائر الدول والمنظمات الدولية .

وتم تعيين ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، إ. ب. أبوييموف ، نائب وزير الخارجية ، أمينا عاما للجنة السياسية الاستشارية للفترة الجديدة .

وقد انعقد الاجتماع في جَوَّ من الود والتعاون .

وسيعقد الاجتماع القادم للجنة السياسية الاستشارية للدول الأطراف في معاهدة وارسو في موسكو .

المرفق الثاني

من أجل أن تصبح أوروبا مستقرة وآمنة وخالية من الأسلحة
النووية والكيميائية ، من أجل إجراء تخفيضات كبيرة
في القوات المسلحة والأسلحة والانفاق العسكري

إن الممثلين من أعلى مستوى لجمهورية بلغاريا الشعبية والجمهورية التشيكوسلوفاكية الاشتراكية والجمهورية الديمقراطية الألمانية والجمهورية الهنغارية الشعبية والجمهورية البولندية الشعبية وجمهورية رومانيا الاشتراكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية المشتركين في اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية للدول الاعضاء في معاهدة وارسو المعقود في بوخارست يومي ٧ و ٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، بالنظر الى واقع العالم المعاصر ، واسترشادا بآمال الدول في تحقيق أمن دائم في أوروبا ، وإتخاذ خطوات جديدة نحو نزع السلاح ، والاسهام بنشاط في اقامة العلاقات الدولية على أسس جديدة من أجل انتقال البشرية الى مرحلة جديدة من التنمية في جو يسوده السلم والتعاون يعلنون ما يلي :

أولا

أن الدول الاعضاء في معاهدة وارسو تعتبر توطيد السلم وتخليص البشرية من خطر الحرب واقامة تعاون واسع النطاق ومفيد لجميع الاطراف الهدف الاساسي للسياسة الخارجية . وهي على استعداد للاسهام ايضا بكل الوسائل في المستقبل في كفالة السلم للجميع على قدم المساواة .

والدول الممثلة في الاجتماع تعيد تأكيد عزمها على بذل كل ما في وسعها من أجل التوصل الى أوجه تفاهم جديدة بشأن نزع السلاح الذي يجب أن يصبح عملية مستمرة لا رجوع فيها . وهي تدعو أيضا إلى القضاء على التخلف واقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد وحل المشاكل الايكولوجية وغيرها من المشاكل العالمية دون ابطاء . ان حل هذه تسوية المشاكل الذي يتوقف عليه بقاء البشرية وتقدم المدنية يقتضي بذل جهود مشتركة ، واسهام جميع الشعوب والبلدان بنشاط . وفي هذا الصدد ، تؤكد الدول الممثلة في الاجتماع الحاجة الى قيام الامم المتحدة بدور متزايد ، وتعيد تأكيد عزمها على الاسهام فيه بكل الوسائل .

والدول الاطراف في معاهدة وارسو تؤيد بحزم ضمان الأمن بالوسائل السياسية وليس بالوسائل العسكرية . وتؤكد القانون الدولي في العلاقات بين الدول ، والاحتفاظ

بملاقات طبيعية ، وتنمية التعاون فيما بين الدول بغض النظر عن نظامها السياسي الاجتماعي ، والتخلي عن سياسة المواجهة وبذر بذور الكراهية واستبدالها بسياسة التعاون والتفاهم والثقة المتبادلة وحسن الجوار ، وذلك من أجل تحقيق مصالح جميع الدول والشعوب ، والتعاون في مجال حقوق الانسان والمجال الانساني ، مع احترام الالتزامات التي أخذتها الدول على عاتقها . وتعزيز سياسة الامن والتفاهم والتعاون بين الدول يقتضي الاحترام التام للاستقلال الوطني والسيادة ، والمساواة بين جميع الدول في الحقوق ، والمساواة بين الشعوب في الحقوق ، واحترام حق جميع الشعوب في حرية تقرير المصير واختيار طريق تطورها السياسي الاجتماعي ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، والتخلي عن استعمال القوة والتهديد باستعمالها ايا كان شكله دون قيد أو شرط ، وتسوية جميع المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية فقط ، والاحترام التام للواقع السياسي الاقليمي وحرمة الحدود القائمة والسلامة الاقليمية للدول ، واحترام جميع حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع في كل بلد بغض النظر عن العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الجنسية ، وتنمية التعاون فيما بين الدول في مختلف الميادين على أساس النفع المتبادل ، واحترام الالتزامات المبرمة ووفقا للقانون الدولي ، واحترام جميع مبادئ ومقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئ وثيقة هلسنكي الختامية وغيرها من قواعد العلاقات الدولية المعترف بها عموما .

وفي اطار أوجه الاعتماد المتبادل في العالم المعاصر فإن تنفيذ كل هذه المبادئ والاحكام سوف يسهم في تأكيد القيم الانسانية وقواعد السلوك المعترف بها عموما في العلاقات الدولية .

والدول الاطراف في معاهدة وارسو على استعداد لتنمية وتوسيع الحوار مع جميع الدول والتعاون بصورة بناءة من أجل حل المشاكل التي تواجه اوروبا والعالم أجمع حاليا . وهذا الحوار وهذا التعاون ضروريان بصفة خاصة في هذه اللحظة الهامة في تطور الوضع الدولي .

ثانيا

نظرا لأن إزالة خطر الحرب النووية والتقليدية وتحقيق السلم الدولي شرط موضوعي لا غنى عنه لبقاء البشرية وتقدمها ترى الدول الاطراف في معاهدة وارسو أن وقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح هما المهمة الاساسية التي يجب على العالم المعاصر تنفيذها .

وقد أتاح ازدياد فهم الحكومات والشعوب لمصالحهم الامنية المشتركة اتخاذ الخطوات الاولى نحو التقليل من المواجهات العسكرية . وقد تجلت امكانية احلال التعاون السلمي بين الدول محل التنافر العسكري الخطير والجنوني . وفي هذا الصدد ، ابرز المشتركون في الاجتماع الاهمية الخاصة التي تتسم بها المعاهدة المتعلقة بالقذائف المتوسطة المدى والقصيرة المدى ، التي يمثل تنفيذها بداية إزالة الاسلحة النووية وكذلك حلول جو العمل الذي تجلى مؤخرا في محادثات معينة حول نزع السلاح .

بيد أنه لم يحدث بعد تحول أساسي في مسائل نزع السلاح . وعلى الرغم من اعتراف الحلفين بعدم جواز نشوب حرب جديدة فإن مستوى التوتر العسكري لا يزال عاليا وخطيرا للغاية .

وإن الجهود التي تبذلها منظمة حلف شمال الاطلسي للاستمرار في سياسة استعمال القوة ومواصلة اتباع استراتيجية الردع النووي تدعو إلى القلق .

وترى الدول الاطراف في معاهدة وارسو أنه في ظل هذه الظروف يجب على جميع البلدان وجميع القوى الواقعية المحبة للسلام أن تتخذ اجراء حازما . وانطلاقا من الحاجة الى نهج عالمي تجاه المسائل المتعلقة بالامن يجب عليها أن تعلن ضرورة ضمان الامن عن طريق المحافظة على التوازن العسكري على مستوى متداني يكفي للدفاع ولكنه لا يمكن من شن هجوم مفاجئ أو عمليات هجومية واسعة النطاق . والهدف الذي تسعى الدول المشتركة في الاجتماع الى تحقيقه هو تخفيض التسلح إلى أن تتحقق إزالة التامة لخطر اندلاع الحرب ، وهذا الهدف يمكن فقط أن يتحقق ببذل جهود متضافرة وبتعزيز الوسائل السياسية لكفالة الامن والاستقرار لا بالوسائل العسكرية .

كما أنها أيضا على استعداد للاسهام مع جميع البلدان المعنية في إبرام اتفاقات تؤدي الى التخفيض التدريجي للأسلحة النووية إلى أن تتحقق إزالتها بصورة تامة ، وفي حظر وتدمير الأسلحة الكيميائية وفي إجراء تخفيضات كبيرة في القوات المسلحة التقليدية وفي منع تسليح الفضاء الخارجي وفي التخفيض التدريجي للانتاج العسكري والحد بصورة كبيرة من الانفاق العسكري . وهذا ينبع أيضا من أن تدابير نزع السلاح يجب أن تكفل الامن لجميع الدول على قدم المساواة مع الاحترام التام لسيادة كل دولة واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل الحدود القائمة وإزالة امكانية استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات بين الدول .

وإن الدول المتحالفة إذ ترحب باستئناف المحادثات السوفياتية الأمريكية حول المسائل الرئيسية لنزع السلاح تعرب عن أملها في أن تسفر هذه المحادثات عن نتائج ملموسة في أقصر وقت ممكن .

وهي ترى أن إبرام معاهدة بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٥٠ في المائة مع تنفيذ معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية بالصيغة التي وقّعت بها في عام ١٩٧٢ يجب أن يكون من بين الاهداف ذات الأولوية .

وتؤيد الدول الممثلة في الاجتماع الوقف الغوري لتجارب الأسلحة النووية ، وبحث هذه المشكلة بدقة على مستوى متعدد الأطراف ، بما في ذلك في مؤتمر نزع السلاح في جنيف . وهي تطالب بوضع البروتوكولات المتعلقة بالتحقق لعام ١٩٧٤ والاتفاقات السوفياتية الأمريكية لعام ١٩٧٦ في صورتها النهائية دون إبطاء ، وبدء نفاذها كخطوة نحو بلوغ الهدف النهائي وهو حظر جميع تجارب الأسلحة النووية . وتؤيد الدول الأطراف في معاهدة وارسو فكرة توسيع نطاق معاهدة موسكو لحظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء لعام ١٩٦٣ لتشمل أيضا التجارب الجوية كوسيلة لحل مسألة فرض حظر شامل على التجارب النووية بصورة عاجلة .

ولا يزال الهدفان المتمثلان في وقف انتاج المواد الانشطارية من أجل صنع الأسلحة وفي المدى الطويل حظر انتاجها على نفس ما كان لهما من أهمية وهذا ينطبق أيضا على هدف منع انتشار الأسلحة النووية وتكنولوجيا القذائف للأغراض العسكرية . ومن بين المهام الأساسية التي يجب الاضطلاع بها كفالة حماية المشاريع النووية السلمية من أي هجوم .

ويعرب المشتركون في الاجتماع عن قلقهم إزاء ما يتعرض له السلم والامن الدوليين من خطر بسبب استعمال الأسلحة الكيميائية وما دامت هذه الأسلحة موجودة ومنتشرة ، ويقترحون اتخاذ خطوات فعالة لازالة هذا الخطر . ويدعون إلى وضع اتفاقية عالمية بشأن الحظر العام الكامل للأسلحة الكيميائية وتدمير المخزونات ، الموجودة من هذه الأسلحة ، بصورة عاجلة .

والقضية الرئيسية المتعلقة بالامن والاستقرار في أوروبا هي تخفيض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية وتحديد الأسلحة النووية التكتيكية ، وإزالتها في النهاية ، وبناء الثقة في القارة .

ويرى المشتركون في الاجتماع أن الهدف المباشر للمفاوضات المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا هو الاتفاق في المرحلة الأولى على حدود قصوى جماعية متساوية بالنسبة لبلدان منظمة حلف شمال الأطلسي والدول الأطراف في معاهدة وارسو فيما يتعلق بالقوات والغثات الرئيسية من الأسلحة في أوروبا وفي مختلف أنحاء القارة . وينبغي أن تكون الحدود القصوى الجديدة أقل بصورة معقولة من أدنى مستوى موجود لدى أي من الجانبين في الوقت الحاضر . وقد نمت المقترحات التي قدمتها في فيينا البلدان الاشتراكية المتحالفة على قيام الجانبين بتخفيض القوات المسلحة والأسلحة بصورة كبيرة . وهذا سيجعل من الممكن إزالة أوجه عدم التوازن الموجودة حاليا في الأسلحة التقليدية . ويجب تخفيض وتحديد القوات والأسلحة في ظل رقابة دولية دقيقة .

وخلال الاجتماع لوحظ أن المقترحات الإضافية المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا التي قدمت في دورة مجلس منظمة حلف شمال الأطلسي التي عقدت مؤخرا على مستوى القمة تلتقي مع موقف البلدان الاشتراكية المتحالفة في منتصف الطريق . ويتوقع المشتركون في الاجتماع وضع تفاصيل هذه المقترحات وتقديمها في مفاوضات فيينا في أقرب وقت ممكن .

وأعربت البلدان الأطراف في معاهدة وارسو عن عزمها على بذل كل ما في وسعها من أجل أن تسفر محادثات فيينا عن نتائج ايجابية بأسرع ما يمكن . وأعرب عن رأي مفاده أن حالة المفاوضات تسمح بتوقع التوصل إلى تفاهم في عام ١٩٩٠ شريطة اتباع الجميع نهجا بنّاء ، وسوف يعهد إلى الخبراء بصياغة مقترحات ملائمة على وجه السرعة .

والتدابير الملموسة التي اتخذتها الدول الأطراف في معاهدة وارسو وفقا لنهجها الدفاعي المتمثل في تخفيض عدد القوات المسلحة والأسلحة من جانب واحد وضمان تكوينها غير الهجومي وكذلك في خفض إنتاجها من الأسلحة وانفاقها العسكري ترمي إلى إيجاد الظروف المادية والسياسية المواتية لكفالة استمرار عملية تحديد الأسلحة وخفض مستوى المواجهة العسكرية بصورة مطردة .

وتدعو الدول الأطراف في معاهدة وارسو بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي إلى اتخاذ تدابير مماثلة بشأن قواتها وأسلحتها وانفاقها العسكري وأنشطتها العسكرية .

ودعا المشتركون في الاجتماع إلى تنفيذ اتفاقات استكهولم وإلى اعتماد تدابير جديدة - في إطار المفاوضات المتعلقة باتخاذ تدابير لبناء الثقة والأمن في أوروبا

من جانب الخمس والثلاثين دولة المشتركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا - ترمي الى تطويرها لكي تشمل تدابير الإخطار والمراقبة والتحديد كل الأنشطة العسكرية للدول ، بما في ذلك الأنشطة التي تقوم بها قواتها البحرية والجوية .

وإن من شأن انشاء مركز لخفض التهديد العسكري ومنع حدوث هجمات مفاجئة في أوروبا ، يكون هيئة ذات مهام اعلامية واستشارية ، أن يسهم اسهاما كبيرا في بناء الثقة والامن وزيادة الاستقرار في القارة .

وترمي المقترحات الأخرى التي قدمتها الدول الأطراف في معاهدة وارسو خلال المفاوضات إلى تحقيق نفس هذا الهدف المتمثل في بناء الثقة والامن .

وإن من شأن عقد اجتماع لرؤساء الدول الخمس والثلاثين المشتركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا لبحث النتائج المحرزة في هذه الميادين في القارة وتحديد الاهداف المقبلة أن يمثل عملا ذا أهمية كبرى يؤدي الى دفع عجلة عملية نزع السلاح وبناء الثقة في أوروبا على صعيد جديد في نوعه .

وترى الدول الاشتراكية المتحالفة أن بحث النظريات العسكرية وطبيعتها وجوانبها السياسية والعسكرية والتقنية وكذلك تطورها في المستقبل من شأنه أيضا أن يسهم في تطوير المفاهيم والنظريات العسكرية على أساس مبادئ دفاعية صرفة .

ولا يمكن كفالة الاستقرار والامن في أوروبا بصورة كاملة ما لم تحل مسألة الأسلحة النووية التكتيكية . وعلاوة على ذلك فإنه مع الحد من الأسلحة التقليدية سيزداد حتما الاثر المزعزع للأسلحة النووية التكتيكية . وفي هذا الصدد تشير خطط منظمة حلف شمال الأطلسي الرامية الى تحديث أسلحتها النووية التكتيكية قدرا كبيرا من القلق . وفيما يتعلق بتطورات معينة في الموقف الذي اتخذته بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي تجاه المحادثات المتعلقة بالأسلحة النووية التكتيكية في أوروبا تدعو الدول الأطراف في معاهدة وارسو هذه البلدان الى حل المسائل المتعلقة بالأسلحة النووية التكتيكية بالتفاوض على تخفيضها تدريجيا وليس بتحديثها . وتجدد البلدان الأطراف في معاهدة وارسو الاقتراح الذي سبق أن قدمته في هذا الصدد .

وأعرب المشاركون في الاجتماع عن تأييدهم للمبادرة التي قام بها الاتحاد السوفياتي بالانتقال الى اجراء تخفيضات جديدة من جانب واحد في القذائف النووية

التكتيكية المقامة في أوروبا شريطة أن تكون دول منظمة حلف شمال الأطلسي على استعداد لبدء مفاوضات بشأن الأسلحة النووية التكتيكية .

كما رغب المشتركون في الاجتماع بالقرار الذي اتخذته الاتحاد السوفياتي بالقيام من جانب واحد هذا العام بسحب ٥٠٠ رأس حربية للقذائف النووية التكتيكية من أراضي الدول الاشتراكية المتحالفة ، ورحبوا كذلك بإعلانه استعداداته لإزالة جميع الرؤوس الحربية النووية المقامة في أراضي حلفائه خلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩١ شريطة أن تتخذ الولايات المتحدة خطوة مماثلة .

والدول الأطراف في معاهدة وارسو على اقتناع بأن الحد التدريجي من الأسلحة النووية التكتيكية في أوروبا وتمقيتها في النهاية ، مع إجراء تخفيضات كبيرة في القوات المسلحة والأسلحة سيكون وسيلة فعالة للتقليل من خطر نشوب الحرب وتعزيز الثقة المتبادلة .

وفي كفالة الأمن والاستقرار ومستوى متداني لميزان القوى العسكرية ينبغي إيلاء اهتمام لدور البحرية وأسلحتها وكذلك نشاطها العسكري لأن من شأنها أن يكون لها تأثير مزعزع وأن تعرض أمن أوروبا ومناطق أخرى للخطر . وأعرب المشتركون في الاجتماع عن تأييدهم لتكثيف الحوار حول تلك المشاكل ، وأعربوا عن رأي مفاده أنه ينبغي بدء مفاوضات مستقلة بين الدول المعنية ، وفي المقام الأول بين الدول البحرية الكبرى لتحليل هذه المشاكل .

وأكد الاجتماع أن تخفيض الانفاق العسكري من شأنه أن يسمح باستخدام الموارد التي توفر نتيجة لذلك من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وفي هذا الصدد تتسم بأهمية خاصة التسوية الفعالة لمسألة توجيه الموارد المستخدمة حتى الآن في الانتاج العسكري نحو الأغراض الاقتصادية والاجتماعية تتسم بأهمية خاصة ، وهذه المسألة يمكن أن تصبح موضع مشاورات فيما بين الدول ، بما في ذلك مشاورات في الأمم المتحدة .

كما أكدت أهمية المبادرات المشتركة والفردية التي قد تساعد على حل المشاكل المتعلقة بالأمن في مناطق شتى من القارة ، ولا سيما إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية والكيميائية في البلقان ، وإنشاء ممر خال من الأسلحة النووية ومنطقة خالية من الأسلحة الكيميائية في وسط أوروبا ، وإجراء تخفيضات في الأسلحة ، وبناء الثقة في وسط أوروبا ، وإنشاء منطقة ثقة وتعاون وعلاقات حسن جوار على طول خط التماس بين دول الحلفين ، وتحويل البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة سلم وتعاون ، وخفض مستوى التوتر

العسكري في شمال أوروبا خفضا كبيرا . وأعرب المشتركون في الاجتماع عن تأييدهم للتدابير العملية المتخذة على المستوى الثنائي والمستوى المتعدد الأطراف لتنفيذ هذه المبادرات .

وترى البلدان الأطراف في معاهدة وارسو أن تدابير نزع السلاح يجب أن تدعم بتدابير ملائمة لكفالة وجود رقابة فعالة ودقيقة . وهي على استعداد للاشتراك في ابرام اتفاقات تستهدف انشاء نظام رقابة شامل لنزع السلاح . وفي هذا الإطار سيكون للأمم المتحدة دور ايجابي .

وناهدت الدول الأطراف في معاهدة وارسو مجددا بلدان منظمة حلف شمال الاطلسي أن تستغل الفرصة التي تتبلور في الوقت الحاضر للقضاء تماما على نتائج "الحرب الباردة" في أوروبا وفي العالم اجمع . وهي تؤكد موقفها المبدئي المؤيد لحل الحلفين العسكريين والسياسيين .

ثالثا

يظل الهدف المتمثل في تحقيق الاستقرار والامن في أوروبا وتوطيد العلاقات الجديدة في القارة التي تقوم على إزالة المواجهة وتعزيز الثقة وحسن الجوار محور الجهود التي تبذلها الدول الأطراف في معاهدة وارسو . وهي تنادي باقامة تعاون واسع النطاق ومفيد للطرفين في ميادين شتى واشتراك جميع البلدان والشعوب في حل المشاكل الملحة في القارة . وتظل عملية عموم أوروبا عنصرا أساسيا في بناء أوروبا الجديدة .

وإن الدول المشتركة في المؤتمر إذ تعرب عن عزمها على الاسهام بكل الوسائل في تعميق عملية هلسنكي تنطلق من فكرة أنه في بناء أوروبا جديدة يسودها السلم والتعاون ينبغي مراعاة كل ما تحقق في القارة عبر القرون وفي العقود الماضية . وينبغي ألا تحول الفوارق الموجودة بين الدول أو مجموعات الدول دون قيام التفاهم والتعاون بل على العكس من ذلك يمكن أن يكون تنوع خبرات الشعوب الأوروبية مصدرا للأشياء المتبادل . وفي هذا الصدد فإن من المهم أن تساعد العمليات الجارية في أنحاء شتى من القارة على تنمية العلاقات فيما بين الدول على المستويات الثنائية والمتعددة الأطراف على مستوى أوروبا بأسرها .

وتعلّق الدول المشتركة في الاجتماع أهمية كبرى على تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني - العلمي المفيد للطرفين فيما بين بلدان مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . وهذا قد يتيح لكل بلد الفرصة لاستخدام موارده المادية والبشرية والامكانيات التي يتيحها تقسيم العمل على الصعيد الدولي بصورة كفيّة من أجل تنميته الاقتصادية الاجتماعية . وهذا يتطلب إزالة العقبات والقيود التي تعترض سبيل توسيع التبادل التجاري والعلمي والتقني وتبادل المنتجات ، وكفالة وصول الطرفين الى أوجه التقدم الحديثة في التكنولوجيا .

ومن المسائل المتزايدة الأهمية تنمية وتعميق التعاون الثنائي والمتعدد الاطراف في أوروبا من أجل حل المشاكل الأيكولوجية العاجلة ، وقد تضرب أوروبا المشل في هذا المجال .

ويستدعي توسيع التعاون الأوروبي - كجزء منه - زيادة التعاون في المسائل الإنسانية وتشجيع الاتصالات الإنسانية وتنمية التعاون في مجال تبادل المعلومات وتدفقها وكذلك في مجالي الثقافة والتعليم .

وفي نفس الوقت يقضي تحقيق السلم والتعاون في أوروبا أن تكفل في كل بلد جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وفي وثيقة هلسنكي الختامية وفي الوثائق الأخرى الصادرة عن الأمم المتحدة - ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . وتدعو الدول الاطراف في معاهدة وارسو الى الأعمال الكامل للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وسائر الحقوق بصورة مترابطة .

وإن من شأن تعزيز السلم والأمن في أوروبا أن يسهم في حل كثير من المشاكل الاجتماعية الخطيرة التي تواجه شعوب القارة ، كما أن من شأنه ضمان الحق في الحياة وفي العمل .

وتؤكد الدول المشتركة في الاجتماع أنه يجب الرد بحزم على أي مظهر من مظاهر الدعوة إلى الشار أو الوطنية المتطرفة أو أي شكل من أشكال بث الكراهية فيما بين الشعوب . وهي تشارك الرأي العام في بلدان غرب أوروبا في الشعور بالقلق إزاء المظاهرات الغاشية الجديدة التي قامت هناك .

وتعلّق البلدان الاشتراكية المتحالفة أهمية كبرى على تحقيق الاستقرار العسكري والسياسي والاقليمي في أوروبا . وهي تتركز في هذا على حقيقة أن لكل شعب الحق في تقرير مصير بلده ، وأن له الحق في اختيار نظامه الاجتماعي السياسي والاقتصادي ونظام الحكم الذي يراه مناسباً . وأنه لا يمكن أن يكون هناك نموذج واحد لتنظيم المجتمع .

والاستقرار يقتضي التخلي عن المواجهة وسياسة استعمال القوة وعدم جواز التدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . وليس لأي بلد الحق في توجيه الأحداث في بلد آخر أو القيام بدور الحكم أو القاضي .

رابعاً

وإن جمهورية بلغاريا الشعبية والجمهورية التشيكوسلوفاكية الاشتراكية والجمهورية الديمقراطية الألمانية والجمهورية الهنغارية الشعبية والجمهورية البولندية الشعبية وجمهورية رومانيا الاشتراكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على استعداد لتنمية تعاونها مع سائر الدول المشتركة في عملية عموم أوروبا ومع جميع الدول المعنية للعمل معها بهدف التوصل إلى تفاهم بشأن إجراء تخفيضات كبيرة في الأسلحة وبشأن نزع السلاح وتعزيز الأمن والاستقرار في أوروبا والتحول عن المواجهة إلى التعاون في العلاقات فيما بين الدول وإقامة أوروبا جديدة تنعم بسلم دائم وحسن جوار وتعاون . وهي سوف ترحب بأي خطوة أو اقتراح بناءً في هذا الصدد وتؤيده .

عن جمهورية بلغاريا الشعبية

تيودور زفكوف

الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي البلغاري

رئيس مجلس الدولة في جمهورية بلغاريا الشعبية

عن الجمهورية التشيكوسلوفاكية الاشتراكية

ميلوس جاكس

الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي

لتشيكوسلوفاكيا

عن الجمهورية الديمقراطية الالمانية
ايريك هونيكير
الامين العام للجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكية
لالمانيا
رئيس مجلس الدولة في الجمهورية الديمقراطية الالمانية

عن الجمهورية الهنغارية الشعبية
ريزسو نيرز
رئيس حزب العمال الاشتراكي الهنغاري

عن الجمهورية البولندية الشعبية
فويسيش جاروزلسكي
الامين الاول للجنة المركزية
لحزب العمال المتحدين البولندي
رئيس مجلس الدولة في الجمهورية البولندية الشعبية

عن جمهورية رومانيا الاشتراكية
نيكولاي شاوشيسكو
الامين العام للحزب الشيوعي الروماني
رئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية

عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
ميخائيل سيرغيقتش غورباتشيف
الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي
للاتحاد السوفياتي
رئيس المجلس الاعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

بوخارست في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٩
